

منظمة دولية: السلطات السعودية تنتهك سياسة الترهيب والاعتقال لقمع الانتقادات



التغيير

قالت منظمة حقوقية دولية إن السلطات في المملكة تنتهك سياسة الترهيب والاعتقال لقمع أي انتقادات سلمية علنية.

وذكرت منظمة سكاي لاين الدولية لحقوق الإنسان في بيان صحفي، أنه منذ عام 2017 اعتقلت السلطات كل من يحاول التعبير عن رأيه عبر م الواقع التواصل الاجتماعي.

وأبرزت المنظمة توثيقها توقف تلك السلطات عشرات الأشخاص بين دعاة ونشطاء وصحفيين بسبب كتابتهم لمنشورات حاولوا من خلالها انتقاد الأوضاع المعيشية والسياسية في المملكة.

وأشارت إلى أنها لا تملك أرقام دقيقة حول أعداد أولئك الأشخاص بسبب سياسة الترهيب والحب التي تعتمد其 السلطات في تعاملها مع ملف المعتقلين السياسيين.

وقالت المنظمة إن استمرار الموقف السلبي للمجتمع الدولي إزاء تصاعد علميات الاعتقال والملاحقة التي تنفذها السلطات بحق النشطاء والمفردین.

واعتبرت أن ذلك كان له الدور الأكبر في تمادي تلك السلطات بانتهاكاتها، داعية لضرورة اتخاذ موقف إيجابي وفعال لوقف كافة أشكال الانتهاك وتقيد حرية الرأي والتعبير في البلاد المستمرة منذ سنوات.

وأعربت المنظمة عن قلقها وإدانتها البالغة إزاء ما أوردته بعض المنظمات الحقوقية المحلية "معتقلي الرأي" و"سند الحقوقية" من اعتقال السلطات باعتقال 12 ناشطاً وناشطة خلال الأيام السابقة بسبب نشاطهم على موقع توينتر بشكل خاص وموقع التواصل الاجتماعي بشكل عام.

ووفقاً للمعلومات التي تم رصدها فقد اعتقلت السلطات الأمنية 12 ناشطاً من بينهم 3 نساء بسبب انتقادهم لقرارات الحكومة وأدائها في قطاع الاقتصاد والخدمات دون أن يتم تحديد مواعيد توقيفهم بدقة أو التهم الموجهة لهم وأماكن تواجدهم.

وأوضح حساب "معتقلي الرأي" المختص بمتابعة أوضاع النشطاء المعتقلين في المملكة، بأن الحملة طالت عشرات النشطاء على مستوى المملكة بتهمة التواصل مع نشطاء آخرين خارج البلاد.

وطالب بضرورة إطلاق سراح جميع الصحفيين والإعلاميين المعتقلين تعسفياً بلا أية أسباب في المملكة.

وكشف الباحث والأكاديمي المعارض "سعید بن ناصر الغامدي" عبر تغريدة نشرها، عن اعتقال سلطات المملكة 13 ناشطاً مؤخراً، بسبب نشاطهم الحقوقـي، وتواصلـهم مع نشـطاء الـخارج، دون أن يكشف عن أسمـائهم.

يشـار إلى أنـ السلطات لم تقم بإـصدار أي تصـريح حول حـملـة الـاعـتـقالـاتـ التيـ أـعلـنتـ عنـهاـ بعضـ المنـظمـاتـ الحقوقـيةـ يومـ الـخمـيسـ المـاضـيـ،ـ إـلاـ أنـ الـنيـابةـ الـعـامـةـ نـشـرتـ تحـذـيرـاـ لـلـنشـطـاءـ مـنـ مـاـ سـمـتهـ "ـإـنـتـاجـ مـاـ شـأنـهـ الـمسـاسـ بـالـنـظـامـ الـعـامـ أوـ الـقـيمـ الـدـينـيـةـ أوـ الـآـدـابـ الـعـامـةـ"ـ عـبـرـ مـوـاقـعـ التـوـاـصـلـ،ـ مـتـوـعـدـةـ إـيـاهـمـ بـعـقـوبـاتـ كـالـسـجـنـ وـالـفـرـاغـةـ.

ونشرت النيابة بياناً، عبر حسابها بـ"تويتر"، مساء السبت 29 مايو/أيار، حذرت من خلاله من ما سمته "استغلال صدور بعض القرارات التنظيمية، في إثارة معلومات مغلوطة عنها، عبر وسائل التواصل الاجتماعي".

وذكرت أن "من شأن هذه المعلومات المغلوطة تضليل الرأي العام ومساسها بالنظام العام" وفقاً لبيانها.

وأكدت سكاي لاين أن صمت المجتمع الدولي ودوره السلبي، لا سيما الأجهزة المعنية بحماية حقوق الأفراد كالجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان، شكل غطاءً اضمنياً للسلطات للاستمرار بانتهاكاتها المتعددة.

ودعت المجتمع الدولي وأجهزته المتخصصة إلى ممارسة دورها القانوني والأخلاقي وتشكيل لجنة تحقيق دولية لزيارة أماكن التوقيف والاعتقال والاستماع لشهادة النشطاء واتخاذ المقتضى القانوني وفقاً لذلك.

واختتمت سكاي لاين بيانها بدعوة السلطات في المملكة وقف الاعتقال التعسفي بشكل عاجل وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي دون اشتراطات والعمل على تشكيل لجنة متابعة للشكاوى التي يرسلها الأفراد وعواائلهم عن تعرضهم لمضايقات وملحقات بسبب آرائهم، مؤكدة على أن هذا الحق مكفول وفقاً للقوانين المحلية والدولية على حد سواء.